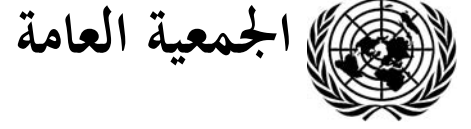


Distr.: Limited  
15 June 2017  
Arabic  
Original: English



لجنة استخدام الفضاء الخارجي  
في الأغراض السلمية  
الدورة الستون  
فيينا، ٧-١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧

مشروع التقرير

الفصل الثاني

التوصيات والقرارات

واو- الفضاء والمياه

- ١- نظرت اللجنة في بند جدول الأعمال المعنون "الفضاء والمياه"، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٩٠/٧١.
- ٢- وتكلّم في إطار هذا البند ممثلو إسرائيل وجنوب أفريقيا وفرنسا ومصر والمكسيك والهند واليابان. وأثناء التبادل العام للآراء، ألقت دول أعضاء أخرى كلمات تتعلق بهذا البند.
- ٣- واستمعت اللجنة إلى عرضٍ إيضاحي بعنوان: "جائزة الأمير سلطان بن عبد العزيز العالمية للمياه: لقاء بالفائزين بالجائزة السابعة"، قدّمه المراقب عن هذه الجائزة.
- ٤- واستعرضت الوفود، خلال المناقشة، أنشطة التعاون المتعلقة بالمياه، وقدمت أمثلة على البرامج الوطنية وضروب التعاون الثنائي والوطني والدولي في هذا المجال.
- ٥- ولاحظت اللجنة أنّ المياه والمسائل المتعلقة بها بدأت تتحوّل إلى واحدة من أخطر المشاكل البيئية التي تواجه البشرية والتي كثيراً ما تترتّب عليها آثار سياسية، وأنّ الحفاظ على الموارد المائية الموجودة واستخدامها استخداماً سليماً هما مقوّمان بالغ الأهمية لاستمرار الحياة على الأرض. ورأت في هذا الصدد أنّ البيانات المستمدة من الفضاء يمكن أن تعين صناعات السياسات على اتخاذ قراراتٍ مستنيرة بشأن إدارة الموارد المائية.



٦- ولاحظت اللجنة كثرة عدد المنصّات الفضائية التي تُعنى بالمسائل المتعلقة بالمياه، والاستخدام الواسع للبيانات المستمدّة من الفضاء في إدارة المياه. ولاحظت اللجنة أيضاً أنّ تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاته، مقترنةً بالتكنولوجيات غير الفضائية، تؤدّي دوراً هاماً في معالجة الكثير من المسائل المتعلقة بالمياه، بما في ذلك رصد ودراسة المحيطات، وطبقات المياه الجوفية الساحلية، والدورات المائية العالمية، وأنماط المناخ غير الاعتيادية، وإعداد خرائط المجاري المائية، والأعشاب المائية والطحالب، واستصلاح نظم المياه، ورصد الأهمار الجليدية، وتقدير التدفقات الناتجة عن ذوبان الثلوج، وتخطيط وإدارة خزانات المياه ومشاريع الري، ورصد آثار الفيضانات والجفاف والأعاصير والتخفيف من حدّة هذه الآثار، وإدارة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك المياه الجوفية الأحفورية، وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي، وتحلية مياه البحر والمياه قليلة الملوحة، وإعادة استخدام مياه الشبكات البلدية للصرف الصحي، وتجميع مياه الأمطار، وتحسين توقيت التنبؤات الجوية ودقتها.

٧- وأُعرب عن رأي مفاده أنّ هناك رابطاً مزدوجاً بين الفضاء والمياه، فتكنولوجيا الفضاء تستخدم لأغراض رصد المياه على الأرض، في حين تركز البحوث والاستكشافات التكنولوجية على أساليب ووسائل الكشف عن وجود المياه في الفضاء الخارجي، وأنّه لذلك السبب يحتزن تبادل الآراء داخل اللجنة الكثير من الإمكانيات وينبغي من ثم تخصيص وقت أطول لهذا البند من جدول الأعمال.

## زاي- الفضاء وتغيّر المناخ

٨- نظرت اللجنة في بند جدول الأعمال المعنون "الفضاء وتغيّر المناخ"، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٩٠/٧١.

٩- وتكلّم في إطار هذا البند ممثلو الاتحاد الروسي وباكستان والبرغال وفرنسا ومصر والمكسيك والهند واليابان. وأثناء التبادل العام للآراء، ألقى ممثلو دول أعضاء أخرى كلمات تتعلق بهذا البند.

١٠- واستمعت اللجنة إلى عرضٍ إيضاحي بعنوان "الآثار السلبية لتغيّر المناخ على مصر"، قدّمه ممثل مصر.

١١- وشددت اللجنة على أهمية التزام المجتمع العالمي بالتصدي لتغيّر المناخ، باعتباره من أخطر المشاكل الملحة التي تواجه البشرية وكوكب الأرض، وأهمية الاعتراف المتزايد بقيمة تكنولوجيا الفضاء في توفير البيانات المناخية البالغة الأهمية من أجل ضمان فهم أفضل لعملية تغيّر المناخ والتخفيف من آثارها ورصد تنفيذ اتفاق باريس.

١٢- ولاحظت اللجنة أنّ إعلان نيودلهي قد دخل حيز النفاذ بشكلٍ رسمي في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧، مما يجسد عزم وكالات الفضاء العالمية على دعم اتفاق باريس. فمن خلال توقيع إعلان نيودلهي، التزم ما يزيد على ٦٠ بلداً بالعمل سوياً على إقامة نظامٍ عالمي مستقل لتقييم وخفض انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي اعتماداً على بيانات مقبولة عالمياً.

١٣- ولاحظت اللجنة كذلك أن إعلان نيودلهي يشكل استمراراً للإعلان الذي وقّع خلال مؤتمر قمة رؤساء وكالات الفضاء بشأن تغيير المناخ وإدارة الكوارث المنعقد في مدينة مكسيكو، يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والذي أقرّ فيه المشاركون في مؤتمر القمة بما تقدمه السواتل من إسهام كبير في دراسات تغيير المناخ ودعم إدارة الكوارث، وأعربوا عن تصميمهم على تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز دور الفضاء في هذه المجالات دعماً للقرارات السياسية التي ستتخذ في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ في باريس.

١٤- ولاحظت اللجنة أن رصد تغيير المناخ بشكل مناسب والتكيف معه أمران حاسمان لمعالجة آثاره السلبية، لا سيما زيادة حدة حالات الجفاف والفيضانات، مما يشكل تهديداً إضافياً لطبقات المياه الجوفية الساحلية الهشة، ويؤثر على النظم الإيكولوجية البحرية، والغابات، ومستويات المياه، والثلوج والأنهار الجليدية، والإنتاجية الزراعية، من بين أمور أخرى، ومن ثم فهو يؤثر سلباً على شرائح واسعة من سكان العالم، ولا سيما في البلدان النامية.

١٥- ولاحظت اللجنة كذلك أن لهذه الآثار السلبية الناتجة عن تغيير المناخ انعكاسات اجتماعية واقتصادية سلبية، خاصة تدهور مستويات معيشة السكان.

١٦- وأشارت اللجنة إلى أهمية التعاون الدولي في التصدي لتغير المناخ ونوّهت، في هذا الصدد، بالشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف في تنفيذ أنشطة رصد الأرض المتعلقة بتغيير المناخ، مثل الجهود التي تبذلها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض والفريق المختص برصد الأرض والمنظومة العالمية لنظم رصد الأرض.

١٧- ولاحظت اللجنة أن من الضروري تعزيز البحوث الأساسية اللازمة لتحسين نماذج تغيير المناخ لكي يتسنى تقييم آثار تغيير المناخ بشكل أفضل والتنبؤ بحدة عواقبه وتحديد تدابير التخفيف الملائمة.

١٨- ولاحظت اللجنة أيضاً أن الحصول على صورة متكاملة للبيئة المتغيرة لكوكب الأرض يتطلب دمج البيانات المستمدة من الفضاء في الملاحظات المستمدة من الأرض و/أو البحر واستكمالها بها.

١٩- وأحاطت اللجنة علماً بعددٍ من برامج الفضاء التي تنفذ على الصعيد الوطني والتي تعطي أولوية كبيرة لبناء وإطلاق وتشغيل نظم ساتلية لرصد الأرض من أجل تتبّع مظاهر تغيير المناخ.

٢٠- وأعرب عن رأي مفاده أن إسهامات نظم رصد الفضاء الخارجي في رصد تغيير المناخ والتكيف معه والحد من آثاره تدعم تحقيق غايات الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة وينبغي أيضاً التركيز عليها في مؤتمر اليونسبيس+٥٠ في عام ٢٠١٨.

٢١- وأعرب عن رأي مفاده أن وفاء البلدان النامية بالتزاماتها على المستوى الوطني الناشئة عن اتفاق باريس يستلزم تعزيز جهود بناء القدرات في مجال الحد من آثار تغيير المناخ والتكيف معه، وتيسير نقل التكنولوجيا ذات الصلة، وتسهيل مشاركة القطاع الخاص على نحو أكبر.

٢٢- وأعرب عن رأي مفاده أنه، لكي يتسنى فهم جميع العمليات التي قد تؤثر على تغيير المناخ بشكلٍ شاملٍ، من الضروري عدم الاكتفاء في رصد العمليات التي تقع في الفضاء الواقع بين الكواكب باستخدام تشكيلات السواتل المدارية المنخفضة بل استخدام المركبات الفضائية المخصصة الثابتة بالنسبة للأرض والخارجة عن الغلاف المغنطيسي أيضاً. ولُوحظ في هذا الصدد أن اقتران العوامل الفضائية والأرضية - خاصة أثر الأشعة الكونية المجرية وانزياح القطب المغنطيسي للأرض - قد يؤدي إلى تغيير المناخ في المناطق القطبية ومن ثم إلى تغيير المناخ العالمي.

٢٣- وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن الجهود العالمية الرامية إلى الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لم تنجح بعد بما يكفي لتجنب آثار تغيير المناخ التي يمكن أن تكون خطيرة. ورأى ذلك الوفد أيضاً أنه إذا تواصل تأخر أو فشل جهود التخفيف، قد يصبح من الضروري اتخاذ إجراءات إضافية لخفض درجات الحرارة العالمية، مثل الهندسة الجيولوجية. وأضاف نفس الوفد أن هناك أكثر من طريقة يمكن من خلالها لعلوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها أن تضطلع بدور في الهندسة الجيولوجية، مثلاً من خلال استخدام الاستشعار عن بُعد من الفضاء لتوفير رؤية متبصرة لفعالية التجارب الهندسية الجيولوجية الصغيرة النطاق وتقنيات إزالة الكربون وأثرها البيئي أو، بشكل أكثر نشاطاً، من خلال تطبيق تقنيات إدارة الإشعاع الشمسي من أجل تقليص الإشعاعات الشمسية الآتية عن طريق تعديل درجة انعكاسية أو بياض الأرض.